
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

الاستعارة في المنجز اللساني العربي

مقاربة تداوليـــة

د. صلاح الدين ملاوي- د.كادة ليلى
كلية الآداب واللغـات
جامعة بسكرة (الجزائر)

الملخص:

يسعى هذا المقال إلى الوقوف على مبحث الاستعارة في التفكير اللساني العربي، ومقاربة منجزاته من منظور لساني تداولي، يتجاوز حدود البنيات المغلقة والمعاني الحرفية الضيقة إلى فضاء المعاني السياقية التي تتولد من تفاعل العبارة مع المقامات التخاطبية.

فقد وقف البلاغيون العرب على دقائق أسرار الاستعارة وقوفا يعكس بحق مدى إدراكهم لآلية النقل الذي يحدث للتركيب بوساطة المفهوم الاستعاري، ولعل هذا النقل هو الخروج أو الخرق الذي تحدث عنه «جرايس» في تحديده لمصطلح الاستلزام التخاطبي، بيد أنَّ النقل لا يعني عند القدامى الموت النهائي للمعاني الأصلية. فالمتكلم يجد في المعنى المستعار ملاذًا له، يلجأ إليه عندما تأبى التعابير المباشرة أن تنقل مقاصده ومراميه، فيصبح لا مفر له من امتطاء صهوة التعابير المجازية التي تعد الاستعارة أحد روافدها.

Abstract:

This text deals with the them of the metaphor in thought arabe language, And it's approach exploits to the perspective of liberative linguistic , it exceed the limits of the narrow structures and the narrow senses(directions) to significant senses(directions) which arise from the complicity of the expression with words of communication; so the Arabic rhetoricians are interest in a very attentive way in the secret of the metaphor in the point to understand the transport which is made in the contents through the métaphorique notion; probably this transport is the one about which spoke jarayiss when it has defines the word " the exigense to talk "

حظي مبحث الاستعارة باهتمام الدارسين على اختلاف أطيافهم وتعدد مرجعياتهم الفكرية، إن قديمًا أو حديثًا؛ فقد تعاقب على بسطه علماء كثر، صرفوا إليه العناية، وتوسّلوا به إلى قصد المتكلم وهم بسبيل تأويل معنى العبارة، ولاسيما إذا حال دون ظاهره حائل، يضطرّ السامع إلى الخروج إلى المعنى المجازي، الذي من شأنه أن يرفع عن العبارة فساد المعنى، ويدفع عنها التهافت. فاللغات الطبيعية عندما تضيق بالمعنى المباشر تعمل على نحو

استعاري ينفي عن الكلمات معانيها الحرفية، ويكسبها معاني سياقية وافية ببيان القصود التي تهجس في ضمائر المتكلمين.

إنَّ الرؤية التداولية للاستعارة لا تنفك عن ربط تأويل الاستعارة بمبادئ المحادثة الأربعة التي أقرّها «جرايس»، فلا تعدو لناظرها أن تكون استغلالا لمبدأ أو أكثر من هذه المبادئ، ويفيد ربط الاستعارة بمبادئ «جرايس» في جانبين:[1]

أ- تساعد على تحديد الاستعارة في السياق الاتصالي، إذ تساهم في إقصاء أي تفسير حرفي، والإبقاء على التفسير الاستعاري.

ب- تساعد على تحديد التفسير الأنسب للاستعارة من بين التفسيرات الممكنة، إذ يقوم القارئ أو المستمع في عملية الاتصال باختبار التفسير الأنسب للاستعارة استنادًا إلى تلك المبادئ.

فإذا كان هذا هو المدروج عليه في المقاربات التداولية لمبحث الاستعارة، فما رؤية الدارسين العرب القدامى لها بوصفها إحدى آليات الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى المستلزم؟ وهل لهذا الانتقال قيود معينة؟ وهل يمكن أن يجاري ما اختطوه لها من حدود المفاهيم اللسانية الفاشية في مصنفات التداوليين اليوم؟.

يستبين سبيل ذلك بإرسال النظر في مبحث الاستعارة في المنجز اللساني العربي، وتقليبه في مفاهيمه، وعقد وجه الصلة بين ما وقر في أنفس البلاغيين العرب، وما تشيعه الدراسات التداولية من مفاهيم وآليات، وإليك بيانَه:

عرّف أرباب البلاغة الاستعارة بقولهم: «أن تريد تشبيه الشيء بالشيء، فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره، وتجيء إلى الاسم المشبه به فتعيره المشبه وتجريه عليه»[2]. الملاحظ على هذا التعريف الجاري على لسان عبد القاهر الجرجاني ارتكازه على آلية التشبيه الذي يرجع إلى المقارنة بين شيئين لجامع بينهما، وهي الآلية التي تجد لها حضورًا في تعريفات البلاغيين للاستعارة ؛ ألم تر كذلك إلى تعريف أبي يعقوب السكاكي لها، فهي ليست سوى «[...] أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدّعيا دخول المشبه به في جنس المشبه به دالا ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به»؟ ![3].

وحقيق بنا أن نشير إلى أنَّ عبد القاهر إضافة إلى ارتكازه على آلية التشبيه في تعريفه السابق للاستعارة، يستند إلى آلية أخرى هي النقل؛ فقد عرّف الاستعارة في «أسرار البلاغة» بأنها « أن يكون لفظ الأصل في الوضع اللغوي معروفا تدل الشواهد على أنه اختص به حين وضع ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعر في غير ذلك الأصل وينقله إليه نقلا غير لازم»[4].

---

(1) ينظر:عبد بلبع، «الرؤية التداولية للاستعارة»، ص108.

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تصحيح محمد عبده وتعليق محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، (ط1)، 1415هـ-1994م ، ص 60.

(3) مفتاح العلوم، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، (ط2)، 1411هـ-1990م،ص 202.

(4) ص 22.

وقد جعل بعض الدارسين المحدثين الغاية من مصطلح النقل الذي اعتمده عبد القاهر في تعريفه للاستعارة، تأديته وظيفة فنية على طريق ما يسمى الانحراف الدلالي، الذي يعد الخصيصة المميزة للصور المجازية عامة، فالنقل يعني أننا مع كل استعارة إزاء معنيين[1]:

أحدهما: أصلي وضعت له، وعُرِّفت به.

وثانيهما: مجازي انتقلت إليه الكلمة.

وحري بالبيان أن النقل هاهنا ليس نقلا نهائيا على غرار ما نجد في كلمتي سيارة أو قاطرة اللتين فرّغتا عن معنيهما الأصليين، فمن الضروري بالنسبة للاستعارة أن يتعايش فيها المعنيان الأول والثاني.

لقد كان لمبحث الاستعارة مكانته في دراسات البلاغيين، فقد تفنن عبد القاهر الجرجاني في وصفها وبيان محاسنها بوصفها: «رائدة الفعل البياني، وآصرة الإعجاز، وفضاء الشعراء، والكتاب في الإبداع، معها تنطق الجمادات، وتتنفس الصخور، وتتحرك الطبيعة الصامتة»[2]، ويصفها أيضا بالحسن والسعة والسحر يقول:«[...] هي أمد ميدانا وأشد افتتانا وأكثر جريانا، وأعجب حسنا وإحسانا، وأوسع سعة، وأبعد غورًا، وأذهب نجدًا في الصناعة وغورًا، من أن تجمع شعبها وشعوبها وتحصر فنونها وضروبها، نعم وأسحر سحرًا، وأملأ بكل ما يملأ صدرًا، ويمتع عقلا، ويؤنس نفسا، ويوفر أنسا».[3]

وتجد افتتانه بوصفها وبيان محاسنها في أكثر من موضع ؛ يقول:« ومن الفضيلة الجامعة فيها: أنها تبرز هذا البيان أبدًا في صورة مستجدة[...]، وتوجب له بعد الفضل فضلا، وإنك لتجد اللفظة الواحدة قد اكتسبت فيها فوائد حتى تراها مكررة في مواضع، وبها في كل واحد من تلك المواضع شأن مفرد، وشرف منفردة وفضيلة مرموقة».[4]

ومن القضايا الهامة التي أثارها القدامى في باب الاستعارة، هل المستعار هو اللفظ أو المعنى المشهور؟، وهو الطرح الذي ناقشه فخر الدين الرازي (ت 606هـ)، وانتهى إلى أن اعتبار الاستعارة صفة للفظ دون المعنى قول باطل؛ فالمعنى يُعار أولا ثم بواسطة اللفظ لوجوه سبعة نوجزها في الآتي:[5]

أ. لا تتحقق الاستعارة، ما إن تم نقل الاسم، ما لم يتبعه نقل للمعنى تقديرًا، مثل: الأعلام المنقولة، فإنك إذا سميت إنسانا بزيد أو يشكر، فإنه لا يقال لهذه الأسامى إنها استعارة.

ب. لا مبالغة في إطلاق الاسم المجرَّد عما عناه، إذا لم يكن نقل الاسم تبعا لنقل المعنى، لم يكن فيه مبالغة.

---

[1] ينظر:حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، (ط1)، 1418هـ- 1998م، ص 124- 125.

[2] عبد القادر عبد الجليل، الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، (ط1)، 1422هـ- 2002م، ص455.

[3] أسرار البلاغة في علم البيان، تصحيح محمد عبده، وتعليق محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، (د.ت)، ص32.

[4] نفسه ص32-33.

[5] ينظر: فخر الدين الرازي، نهاية الايجاز في دراية الإعجاز، دراسة و تحقيق سعد سليمان حموده، دار المعرة الجامعية، مصر، (د.ط)، 2003م، ص 118-119.

ج. يقال عن الشجاع: هو الأسد، وإذا أرادوا المبالغة في ذلك نقلوا عن المشبه اسم جنسه فقالوا: ليس هو بإنسان وإنما هو أسدٌ، وإن لم يريدوا أن يخرجوه عن جنسه قالوا: هو أسدُ في صورة إنسان، كلها شواهد تنفي كون الاستعارة مجرد نقل الاسم، فلو كان الأمر كذلك لاستحال قولنا: ليس بإنسان ولكنه أسدٌ، أو يقال: هو أسد ولكنه شبيه بالأسد، أو يقال: هو شبيه بالأسد في صورة إنسان.

د. إن الاستعارات التخييلية التي تكون في مثل قول لبيد:

وغداة ريح قد كشفت وقِرَّة إذا أصبحت بيد الشَّمال زمامها

لا وجود للنقل هاهنا إذ ليس المعنى أنه شبه شيئا باليد، فنقول أن: لفظ «اليد» نقل إليه، بل استعار له اليد على معنى أنه ادّعى ثبوت اليد للشمال مبالغة في الإثبات.

هـ. إن القائل: رأيت أسدًا، هو حكم بثبوت الأسدية له، وليس الغاية أنه صيّره أسدًا أو أثبت له وصف الأسدية.

و. إنَّ تسمية الشجاع بالأسد كان لأجل الاستعارة وهو ما تشترك فيه كل اللغات، فهو استعمال شائع يدل على أن المستعار معنى الأسد لا اسمه.

ز. إنَّ ظاهر الآية في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًاۚ أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾.[1]، يدل على أنهم أثبتوا للملائكة صفات الإناث، واعتقدوا وجودها فيهم، فكان أن سموهم بالبنات، وهو إثبات لصفة الأنوثة، فلا يمكن أن يكون المعنى أنهم أطلقوا عليها لفظ الإناث من دون إثبات للصفة، وهو ما يفسره قوله تعالى: ﴿أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ﴾[2]، فلو أنَّ المسألة متوقفة على إجراء الاسم على الملائكة ولم يعتقدوا إثبات صفة ومعنى لاستحقوا الذم اليسير لا نعتهم بالكفر.

نجد حضورا للمسألة ذاتها التي أثارها فخر الدين الرازي بالمناقشة والتحليل عند بعض الدارسين المحدثين الذين كان لمبحث الاستعارة نصيب في أبحاثهم، ومن هؤلاء «جورج لايكوف» في مقال له بعنوان «النظرية المعاصرة للاستعارة»، إذ الاستعارة لديه تتجاوز بنية الكلمات إلى معنى التركيب كلية، فـ«ليست الاستعارات مجرد كلمات»[3]. ولعل نقطة الالتقاء والتقاطع بين «لايكوف» و فخر الدين الرازي تبدو واضحة المعالم بيّنة القسمات لا تحتاج إلى مزيد بيان.

---

(1) الزخرف /19.

(2) الزخرف /19.

(3) جورج لايكوف،«النظرية المعاصرة للاستعارة»، ترجمة محمد الأمين مومين، ضمن كتاب الاستعارة والمعرفة، منشورات مختبر اللسانيات والتواصل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن مسيك، الدار البيضاء-المغرب، (ط1)، 2011م،ص 24.

وإنّ القضية ذاتها عالجتها «تيريزا زينسكا» Teresa Dobrzynska، إذ فسرت الاستعارة على أنها خرق مقصود لنوع من المعايير، فيتنقل التركيب من معناه الحرفي إلى معنًى مستلزم على طريق الاستعارة بوصفها إحدى آليات هذا الانتقال[(1)].

وحري بالإشارة إلى أنَّ من التعريفات التقليدية للاستعارة عند الغربيين، ما يجعل الاستعارة في اللفظ، وقد أورد «أمبرتو إيكو» من هذه التعريفات تعريف «نيوفيسيمو ميلزي» N. MELZI الذي يفيد أنّ « [الاستعارة] صورة يُضفى من خلالها على اللفظ مدلول غير مدلوله الأصلي»[(2)].

أركان الاستعارة وشروطها:

للاستعارة أركان تقوم عليها نلخصها في الآتي[(3)]:

1. **المستعار منه**: وهو المشبه به الذي يستعار منه اللفظ الموضوع له ويعطى لغيره.
2. **المستعار له**: وهو المشبه الذي يستعار له اللفظ الموضوع لغيره.
3. **المستعار**: وهو اللفظ الذي تمت استعارته من صاحبه لغيره.

أما العلاقة التي بين المستعار له والمستعار منه، فتقوم على التشبيه، وقد تتجاوز مرحلة التشابه لتقوم على أساس ادعاء أن المشبه قد أصبح من جنس المشبه به، فكان لزاما أن يَختفي أحد الطرفين ليفهم من السياق وقد يوجد ما يدل عليه من لوازمه[(4)].

ويتفاوت وجه الشبه قربا وبعدًا، وعليه تتحدد قيمة الاستعارة «فكلما كان وجه الشبه قريبا كلما قلت قيمة الاستعارة وتتزايد قيمتها كلما كان وجه الشبه بعيدا»[(5)].

وللاستعارة شروط أربعة لا تتحقق بدونها، وهي[(6)]:

أ. عند المبالغة في اتصاف المشبه بوجه الشبه نتناسى التشبيه لادعاء أنَّ المشبه فرد من أفراد المشبه به، ومن ذلك قولنا: رأيت أسدًا قنوعًا أي رجلا شجاعًا، يتصف بالقناعة، وأصل الاستعارة ههنا تشبيه الرجل بالأسد في الشجاعة، بيد أن القائل تناسى هنا التشبيه سعيا إلى المبالغة.

---

(1) ينظر: تيريزا دوبر زنيسكا، «ترجمة الاستعارة: مشاكل المعنى»، ترجمة: شكيب بنيني، ضمن كتاب الاستعارة والمعرفة، منشورات مختبر اللسانيات والتواصل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني المحمدية، ابن مسيك- الدار البيضاء، (ط1)، 2011م،ص 115.

(2) ينظر: أمبرتو إيكو، السيميائية وفلسفة اللغة، ترجمة: أحمد الصمعي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت- لبنان، (ط1)، تشرين الثاني، (نوفمبر)، 2005م،ص 242.

(3) ينظر: محمد مصطفى أبو شوارب وأحمد محمود المصري، قطوف بلاغية، ص 70، ومحمد رمضان الجربي، البلاغة التطبيقية دراسة تحليلية لعلم البيان، منشورات Elga، مالطا،2000 م،ص 276.

(4) ينظر: سعد أبو الرضا، في البنية والدلالة رؤية لنظام العلاقات في البلاغة العربية، دار المعارف بالإسكندرية، مصر، (د.ط)، (د.ت)،ص 184- 185.

(5) ناصر حامد أبو زيد، «مركبة المجاز: من يقودها؟ وإلى أين»، ألف مجلة البلاغة المقارنة، دار إلياس العصرية، القاهرة- مصر، العدد 12، 1992م، ص 57.

(6) ينظر: محمد مصطفى أبو شوارب، و أحمد محمود المصري، قطوف بلاغية،ص70-71.

ب.إن الأساس في الاستعارة عدم الجمع بين طرفي الاستعارة، وإن حدث جمع بينهما فعلى نحو لا ينبني عن التشبيه ولا يدل عليه.

ج. تجنب ذكر الأداة لا في اللفظ و لا في التقدير، فذكر الأداة يدخل الاستعارة في التشبيه ويفقدها خصوصيتها.

د. كون المشبه به كليا حقيقة أو تأويلا ليتسنى ادعاء دخول المشبه فيه واعتداده فردا من أفراده، فمن أمثلة الكلي الحقيقي ألفاظ الأسد والبحر وغيرها مما يصح أن يوصف بها الشجاع والكريم.

أنواع الاستعارة:

تختلف أنواع الاستعارة عند القدامى باختلاف الاعتبارات المعتمدة في التقسيم؛ يقسم عبد القاهر الجرجاني الاستعارة من حيث الفائدة إلى قسمين[1]:

أحدهما: أن لا يكون لنقله فائدة.

ثانيهما: أن يكون له فائدة.

و قد بدأ الحديث عن القسم الثاني لأنه كما قال: « قصير الباع، قليل الاتساع »[2].

الاستعارة غير المفيدة:

هي الاستعارة التي تغير من الوضع المعنوي الأصلي للمستعار له؛ ذلك لأنَّ الفرق بين المستعار له والمستعار في اختلاف الأجناس كأن تستعار الجحفلة وهي شفة الفرس للتعبير عن شفة الإنسان يقول عبد القاهر:« وموضع هذا الذي لا يفيد نقله، حيث يكون اختصاص الاسم بما وضع له من طريق أريد به التوسع في أوضاع اللغة والتنوُّق في مراعاة دقائق في الفروق في المعاني المدلول عليها، كوضعهم للعضو الواحد أسامى كثيرة بحسب اختلاف أجناس الحيوان، نحو وضع الشفة للإنسان، والمشفر للبعير، والجحفلة للفرس»[3].

الاستعارة المفيدة:

وهو ما كان باستعارته فائدة وأن يقدم المستعار منه حمولة معنوية جديدة للمستعار له كقولنا: رأيت أسدًا والمراد ههنا رجلا شجاعًا وبحرا وتريد رجلا جوادًا[4]، فالمفيد تبين « باستعارته فائدة ومعنى من المعاني وغرض من الأغراض، لولا مكان تلك الاستعارة لم يحصل لك، وجملة تلك الفائدة وذلك الغرض التشبيه»[5].

وتقسم الاستعارة أيضا بحسب حضور عناصر التشبيه إلى:[6].

---

(1) ينظر: أسرار البلاغة في علم المعاني، ص 22.

(2) نفسه.

(3) نفسه،ص22-23.

(4) ينظرحسني عبد الجليل يوسف،علم البيان بين القدماء و المحدثين دراسة نظرية و تطبيقية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية- مصر، (ط1)، 2007م، ص48.

(5) عبد القاهر الجرجاني،أسرار البلاغة في علم المعاني،ص24.

(6) ينظر دلائل الاعجاز في علم المعاني،ص60-61..

1. **الاستعارة التصريحية:** وهي التي يحضر فيها المشبه به ويُحذف المشبه من السياق، من شواهدها قول القائل: رأيت أسدًا، أي رجلا قويا وشجاعًا، فحذف المشبه «الرجل»، وجيء بالمشبه به أسد، ونجد لهذا النوع من الاستعارة حضورًا في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾[1]، فالظلمات هي الضلال والنور هو الهدى.

يرى عبد القاهر أن الاستعارة التصريحية قد تكون اسمية أو فعلية، وهذا بيانها:

1.1. الاستعارة الاسمية على وجهين:

1.1.1. الاستعارة الاسمية التحقيقية المعلومة: نتوصل إليها حين يكون المستعار له والمستعار منه متحقيقين، يمكن إدراكهما بالعقل، وذلك نحو: «رنت لنا ظبية» بمعنى نظرت إلينا امرأة وهو المعنى المستلزم من ظبية؛ يقول عبد القاهر: «ورنت لنا ظبية وأنت تعني امرأة، [...] فالاسم في هذا كله كما تراه متناولا شيئا معلومًا يمكن أن ينص عليه، فيقال إنه عُني بالاسم وكنى به عنه، ونقل عن مسماه الأصلي، فجعل اسما له على سبيل الاستعارة والمبالغة في التشبيه»[2]، والملاحظ أنَّ الوصف يجري في هذا القسم على شيء معلوم صح حمله عليه فكأنه هو.

2.1.1 الاستعارة الاسمية الخيالية: تتحقق حين تكون العلاقة المصوغة للاستعارة علاقة وهمية خيالية غير تحقيقية؛ أي «أن يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يبين فيه شيء يشار إليه، فيقال هذا هو المراد بالاسم، والذي استعير له وجعل خليفة لاسمه الأصلي ونائبا منابه»[3].

ومن الشواهد التي تُذكر في هذا المقام قول الشاعر:[4]

وغداة ريح قد كشفت وقِرَّة   إذا أصبحت بيد الشَّمال زمامها

فقد جعل الشاعر للشمال يدًا، ومعلوم أنه ليس هناك مشار إليه، يمكن أن تجري اليد عليه.

ويفرق عبد القاهر بين القسمين السابقين وفق ما يلي[5]:

1. إن الشبه في القسم الأول جلي واضح المعالم، يقف طالبه عليه بلا معاناة، وهو على خلاف ذلك في القسم الثاني.

2. إن الشبه في القسم الأول وصف موجود في الشيء الذي له أُستُعيرَتْ، واليد في القسم الثاني، ليست توصف بالشَّبه، ولكنه صفة تكسبها اليد صاحبها.

---

(1) إبراهيم/1.

(2) أسرار البلاغة في علم المعاني، ص 34.

(3) نفسه، ص34.

(4) البيت للبيد بن ربيعة وهو من الشواهد التي ذكرها عبد القاهر الجرجاني في أسرار البلاغة، ينظر: ص34.

(5) ينظر: عبد العظيم المطعني، المجاز في اللغة والقرآن بين الإجازة والمنع عرض وتحليل ونقد، مكتبة وهبة القاهرة، (ط2)، 1414هـ- 1993م،306/1.

إن الفارق بين القسمين في درجة التأويل المطلوبة في كل منهما للوصول إلى الدلالة والنفاذ إليها، وفق ما يبيّنه نصر حامد أبو زيد، ونوجز رؤيته في النقاط الآتية: (1)

- يشير الاسم المستعار في الاستعارة التحقيقية إلى مدلول ثابت معلوم يتناوله تناول الصفة للموصوف.

- لا نحتاج في الاستعارة التحقيقية إلى كد الذهن والتعمق في التأويل لنصل إلى الدلالة المستلزمة؛ لأن قوامها علاقة المشابهة في إنتاج دلالتها.

- لا تعتمد الاستعارة التخيلية علاقة المشابهة مباشرة، فهي تحتاج من المتلقي إلى إعمال الفكر والتعمق في التأويل؛ لأن الاسم المستعار فيها لا يشير إلى مدلول ثابت معلوم.

مما سبق يتضح جليا أن فيصل التفرقة بين نمطي الاستعارة في درجة التأويل، وليس أدل على ذلك من أنَّ عدم الوعي بهذا الفارق يجعل المتلقي يتمسك بظواهر النصوص؛ يقول عبد القاهر:« واعلم أن إغفال هذا الأصل الذي عرفتك من أن الاستعارة لا تكون على هذا الوجه الثاني كما تكون على الأول مما يدعو إلى مثل هذا التعمق، وأنه نفسه قد يصير سببا إلى أن يقع قوم في التشبيه، وذلك أنهم إذا وضعوا في أنفسهم أن كل اسم يستعار فلا بد أن يكون هناك شيء يمكن الإشارة إليه بتناوله في حال المجاز كما يتناول مسماه في حال الحقيقة، ثم نظروا في مخرج قوله تعالى ﴿**وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي**﴾، ﴿**وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا** ﴾ فلم يجدوا للفظة العين ما يتناوله على حد تناول النور مثلا للهدى والبيان، ارتكبوا في الشك وحاموا حول الظاهر، وحملوا أنفسهم على لزومه حتى يقضي بهم إلى الظلال البعيد، وارتكاب ما يقدح في التوحيد».(2)، وقد تعمدت ايراد النص على طوله لبيان مسألة هامة وقف عندها عبد القاهر وهي دقة تفسيره للمعاني المستلزمة وكيفية الوقوف عليها، فإذا كان«جرايس» يعتمد مقولة الخروج عن قواعد الحوار كآلية يتحول من خلالها التركيب من معناه الحرفي إلى معناه المستلزم، فإنَّ عبد القاهر يفرق بين تراكيب تخرج عن دلالتها الحرفية ولا يحتاج خروجها إلى إعمال الفكر، و تركيب يحتاج إلى أن «تخرق إليه سترًا وتعمل تأملا وفكرًا»(3). لقد تجاوز الإمام بهذا الطرح الحدود اللغوية إلى معالم أخرى لا تنطلق من اللغة بل تنطلق من ذات المبدع حينا ومن ذات المتلقي ومن المقام طورًا آخر، إنَّ الطاقة الخلاقة التي يمتلكها المبدع تجعل من إبداعاته تقول ما لا تبوح به في واقعيتها، ليأتي دور المتلقي للوقوف على هذه المعاني الخفية. (4)

2.2.1الاستعارة الفعلية: مثلما تقع العملية الاستعارية على مستوى الأسماء تقع بين الأفعال أيضًا، فإذا استعير الفعل لمعنى يخالف أصله، فإنه يثبت باستعارته له وصفا هو أحد المعاني الأصلية للفعل المستعار منه؛ يقول صاحب أسرار البلاغة: «بيان ذلك أن تقول: نطقت الحال بكذا؛ وأخبرتني أسارير وجهه بما في ضميره، وكلمتني عيناه بما يحوي قلبه فتجد في الحال وصفا هو الشبيه بالنطق من الإنسان، وذلك أن الحال تدل على الأمر ويكون فيها أمارات يعرف بها الشيء كما أن النطق كذلك».(5)

(1) نصر حامد أبو زيد، «مركبة المجاز: من يقودها؟ وإلى أين؟»، ص56.

(2)أسرار البلاغة في علم المعاني، ص37-38.

(3) نفسه، ص35-36.

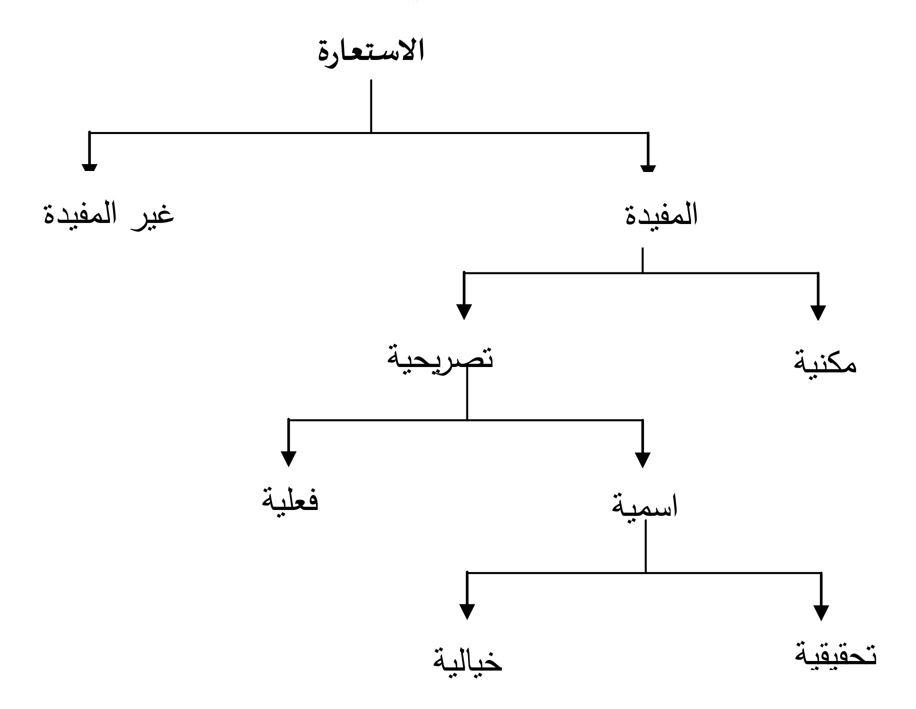
(4) ينظر: الولي محمد، الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي والنقدي، المركز الثقافي العربي، بيروت- لبنان، (ط1)، 1990م، ص94-95.

(5)أسرار البلاغة في علم المعاني، ص39.

2. الاستعارة المكنية:

3. وهي أن تذكر المشبه ويغيب المشبه به مع الإبقاء على قرينة دالة على المشبه به نحو:«إذًا أصبحت بيد الشمال زمامها» حيث ذكر المشبه الشمال«الرياح» وحذف المشبه به وهو الجواد الكريم، وذكرت قرينة دالة على المشبه به وهي اليد.[1]

ويمكننا إجمالا أن نلخص مباحث الاستعارة عند«عبد القاهر» في الخطاطة الآتية:



حاصل النظر فيما مضى، أن أقسام الاستعارة عند عبد القاهر قوامها منهج وصفي يعتمد الذوق والتحليل[2]، ومما يذكر له جعله المزية في الاستعارة انطلاقا من فكرة النظم، ومن ذلك قوله تعالى:﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾[3]،إذ المعلوم أنَّ اشتعل للشيب في المعنى المستلزم وإن كان هو للرأس في اللفظ. فلو غيَّرنا وأسندنا اللفظ إلى الشيب صراحة لقلنا: اشتعل شيب الرأ س، والشيب في الرأس، وتفقد بذلك الجمة حسنها وفخامتها وروعتها.[4]

---

(1) ينظر:نفسه، ص35.

(2) ينظر:سعيد أبو رضا، في البنية والدلالة رؤية لنظام العلاقات في البلاغة العربية، ص188.

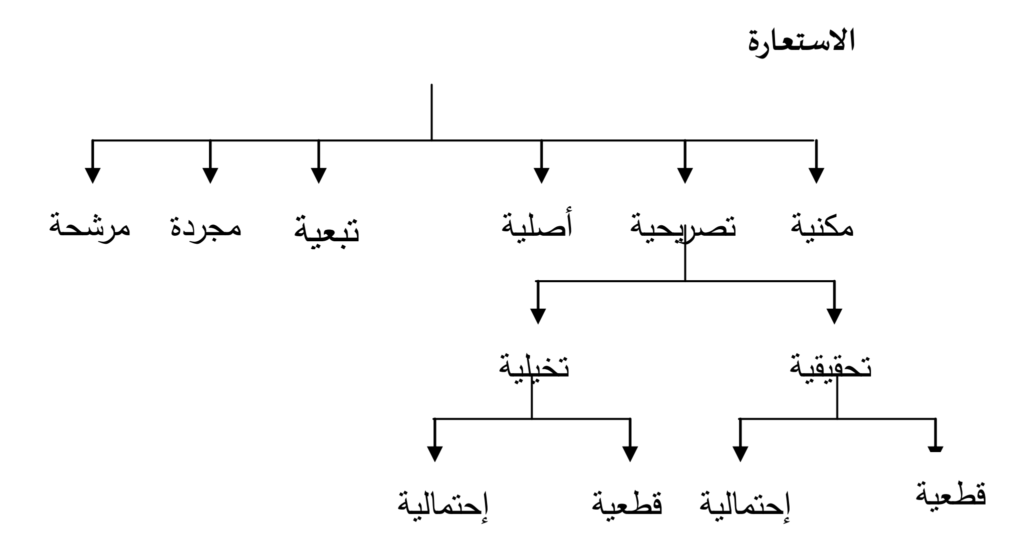
(3) مريم/4.

(4) ينظر:دلائل الإعجاز، ص82.

إنَّ الفصاحة التي يقف عليها المتلقي ليست في اللفظ المستعار اشتعل ولكن «لأن يسلك بالكلام طريق ما يسند الفعل له في المعنى منصوبًا بعده مبينا أن ذلك الإسناد وتلك النسبة إلى ذلك الأول إنما كان من أجل هذا الثاني ولما بينه من الاتصال والملابسة».[1]

وتوالت الدراسات بعد عبد القاهر الجرجاني، وجاء بعده خلق أطلقوا في دراسة الاستعارة عنان فكرهم، وأقلامهم، فبدا واضحاً للعيان أنَّ البون يتسع بين تقسيم عبد القاهر وتقسيمات المتأخرين التي تمخضت عما يقتضيه المنطق[2].

وتتضح أقسام الاستعارة عند السكاكي في المخطط الآتي:



يلاحظ أنَّ السكاكي يختلف بعض الشيء عن عبد القاهر الجرجاني؛ إذ يحدد أنواع الاستعارة في ستة أقسام: مكنية وتصريحية وأصلية وتبعية ومجردة ومرشحة، مقسما التصريحية إلي تحقيقية ويتفرع منها القطعية والاحتمالية، والتخيلية تنقسم إلى قطعية واحتمالية.

وسأكتفي بذكر الأقسام التي لم ترد عند الجرجاني -تفاديا للتكرار- وهذا بيانها:[3]

1- الاستعارة التصريحية: وتنقسم إلى قسمين تحقيقية وتخيلية، وكل منهما ينقسم بدوره إلى:

- **القطعية:** وهي أن يكون المشبه المتروك متعين الحمل على ماله تحقق حسي أو عقلي، أو على مالا تحقق له البتة إلا في الوهم.

- **احتمالية:** وهي أن يكون المشبه المتروك صالح الحمل تارة على ما له تحقق وأخرى على ما تحقق له.

2- الاستعارة الأصلية: هي الاستعارة المعتمدة على أسماء الجنس كرجل وأسد، لأن الأصل في الوصف يكون بالحقائق كقولنا جسم أبيض.

---

(1) نفسه.

(2) ينظر:أحمد سعد محمد، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية ، مكتبة الآداب القاهرة، (ط2)، 1421هـ- 2000م، ص418.

(3) ينظر:مفتاح العلوم، ص205-211.

3- **الاستعارة التبعية**: هي التي تقع في الأفعال والصفات المشتقة والحروف، ومن شواهدها إذا قلت الحال ناطقة بكذا بدل دالة على كذا وكذا، وقوله تعالى:﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[1] في الاستعارة التهكمية بدل فأنذرهم.

4- **الاستعارة المجردة**: هي ذكر صفات وقرائن ملائمة للمستعار له نحو: ساورت أسدًا شاكي السلاح، وجاورت بحرا ما أكثر علومه وما أجمعه للحقائق وما أوقفه على الدقائق.

5- **الاستعارة الترشيحية**: هي ذكر صفات وقرائن ملائمة للمستعار منه نحو: ساورت أسدًا هصورًا عظيم اللبدتين وافي البراثن.

وأبان السكاكي أن الاستعارة لما كانت تُبنى على التشبيه تنوعت مثله إلى خمسة أنواع، هذا بيانها:[2]

1- استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي:

ومن شواهدها قوله تعالى:﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[3]، فالمستعار منه هو النار، والمستعار له هو الشيب والجامع بينهما هو الانبساط، ولكنه في النار أقوى فالطرفان حسيان ووجه الشبه حسي.

2- استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلي:

ومن شواهدها قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾[4]، فالمستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل والمستعار منه ظهور المسلوخ من جلدته فالطرفان حسيان، والجامع هو ما يعقل من ترتب أحدهما على الآخر.

3-استعارة معقول لمعقول:

من شواهده قوله تعالى:﴿قَالُواْ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[5]، فالرقاد مستعار للموت، وهما أمران معقولان، والجامع عدم ظهور الأفعال.

4-استعارة محسوس لمعقول:

من شواهده قوله تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ﴾[6]، فأصل استعمال القذف والدمغ في الأجسام، ثم استعير القذف لإيراد الحق على الباطل، والدمغ لإذهاب الباطل، فالمستعار منه حسي والمستعار له عقلي.

---

(1) التوبة/34.
(2) ينظر:مفتاح العلوم، ص213-214.
(3) مريم/4.
(4) يس/37.
(5) يس/52.
(6) الأنبياء/18.

5- استعارة معقول لمحسوس:

من شواهد هذا النوع قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ﴾[1]. فالمستعار منه التكبر وهو عقلي والمستعار له كثرة الماء وهو حسي، والجامع بينهما ههنا الاستعلاء المفرط.

ويمكننا استنادًا إلى ما سبق، أنَّ نوضح الطريقة التي يَنتقل من خلالها التركيب من معناه الحرفي إلى معناه المستلزم وفقا لآلية الاستعارة، وربط ذلك بقواعد المحادثة عند «جرايس» ونوجز هذا الانتقال في النقاط الآتية[2]:

- القائل بالاستعارة ينتهك قاعدة النوع، ليكن إسهامك في الحديث صادقا.
- القائل بالاستعارة ينتهك قاعدة الكم، لتكن مشاركتك تفيد القدر المطلوب من الإخبار.
- القائل بالاستعارة ينتهك قاعدة المناسبة، ليكن إسهامك في المحادثة مناسبا.
- القائل بالاستعارة ينتهك قاعدة الجهة، ليكن إسهامك في المحادثة واضحا.

إن الشخص الذي يتكلم منتهكا جميع هذه القواعد، يجعلنا نتأول قوله، فمن الواضح أنه يبتغي معنًى آخر غير ذاك المصرح به، فنحن إزاء ما يسميه جرايس بالاستلزام التخاطبي.

إن الوقوف على دلالات المنطوق يكتسي أهمية بالغة – عند سيرل- بوصفه الحلقة الأولى في تفسير المنطوق الاستعاري، وأي محاولة لوصف المنطوق الاستعاري بمعزل عن المنطوق الحرفي فاشلة، لذلك كان لزاما البدء بتأويل المنطوق الحرفي بالبحث في السمات الضرورية للمقارنة بين المنطوق الحرفي والمنطوق الاستعاري، من خلال المقارنة بين بعض الجمل التي يصح أن تقف عند حدود المنطوقات الحرفية، أي لا تتوفر لها قرينة مانعة من إرادة المعنى الحرفي في ذاتها، أي بمعزل عن سياقها.[3]

ويتساءل «سيرل» عن المبادئ التي تتيح للمتكلم صياغة تلفظات استعارية يمكن للمستمع أن يفهمها، وهل السبب في كون التلفظ الاستعاري يدل على شيء آخر مختلف عن معنى الكلمات وعن معنى الجملة، هو أنَّ معنى العناصر المعجمية يتغير؟

يرى «سيرل» أنَّ المستمع من أجل فهم التلفظ الاستعاري، يكون في حاجة إلى أكثر من معرفة اللغة، فعليه أن يهيء مبادئ أخرى تسمح له بفهم أنَّ المتكلم حين يقول (س هي ص) فإنه يعني (س هي ز)، ويجيب «سيرل» بالنفي عن السؤال الثاني إذ إن السبب يكمن في كون المتكلم يريد أن يقول شيئا آخر بواسطتها، حيث إن معناه لا يلتقي بمعنى الجملة أو الكلمة، كما أن المسألة المركزية في الاستعارة هي تفسير كيف أنَّ معنى المتكلم ومعنى الجملة يتباعدان عن بعضهما رغم أنهما مرتبطان.[4] ومثل هذا التفسير اعتبره البعض تفسيرا مستحيلا إذا افترضنا أنَّ معنى

---

[1] الحاقة /11.

[2] ينظر: أمبرتو إيكو، السيميائية وفلسفة اللغة، ص 238.

[3] ينظر: عيد بلبع، «الرؤية التداولية للاستعارة»، ص100– 101.

[4] ينظر: Jhon Searle, sens et expression, p155

الجملة أو الكلمة يتغير داخل التلفظ الاستعاري، وهي المسألة التي أهملها «سيرل» داخل تصوره النظري؛ لأن مقاييس التفاعل والتلقي والالتباس غائبة عن النسق، وقد وجهت إلى «سيرل» انتقادات ملخصها في النقاط الآتية:[(1)]

- إنَّ تمييز «سيرل» بين معنى حرفي للجملة ومعنى استعاري للمتكلم أو للتلفظ وجيه إذا ما تعلق الأمر بالمقصدية التي يبني عليها المتكلم خطابه، بيد أنه لم يضع في اعتباره خاصية التفاعل بين موضوعات الخطاب ومحمولاته، تلك التي تحقق إمكانية إنتاج المعنى الاستعاري وتوليده انطلاقا من البناءات السياقية الجديدة والمتكررة، إضافة إلى إهمال نظرية التلقي[(2)] التي بناء عليها يصير الكاتب أو المتكلم قارئا لعمله من جهة، ويكون القارئ مساهما في بناء دلالات ربما لم تكن مطروحة من قِبل الأول، أي أن اعتبار البعد الاستعاري مشتركا بين الجملة والتلفظ يمنح إمكانية تعدد التأويل، ولا يوقفها على المتكلم وعلى القارئ في حدود المعرفة المشتركة بينهما، إلا أنَّ هذه المعرفة المشتركة ستصير واهية إذا ما اعتبرنا وجود قارئ لا ينتمي انثربولوجيا إلى نفس البيئة الثقافية التي أنتج فيها القول، فيكون المتكلم ذا سلطة غير مقبولة تداوليا، يقودنا هذا البعد إلى فرضية أخرى هي أن مقصدية اللغة أقوى من مقصدية المتكلم لأنها تحيا بتعدد القراءات.

- أخضع سيرل الجملة إلى قراءتين: استعارة/ شرح، وهذا من شأنه أن يستبعد بل يوقف تعدد المعنى المفترض داخل اللغة والخطاب، ولعله يعكس اهتمام «سيرل» بالمستوى العادي للخطاب وعدم التفاته إلى الطابع الابتكاري له والذي يتجسد بوضوح في الخطاب الشعري عموما، بل حتى في الخطاب العادي ما دمنا نقر بخاصية التباس البنية اللغوية.

- إذا قمنا بربط الشرح الذي يشير إليه «سيرل» باللغة الشعرية سنكون قد قمنا بحيف خصوصا وأنَّ دور المحلل هو اكتشاف جدول الحضور والغياب في النص (حضور النص وغياب التأويل الممكنة، والمقاصد، والدلالات الخفية)، بالإضافة إلى ضبط كيفية اشتغال المجاز داخله، وقد أشار «سيرل» إلى سلبية الشرح ولكنه يحصر هذه السلبية في كونه يضعف من المعنى الاستعاري للكلمة أو الجملة، بيد أن الانتقاص الأساسي كامن في آلية الشرح فهو يعتمد على تسطيح البنية الدلالية للنص وبسطها داخل بنية الكلام العادي دون انتباه ووعي ببناء المعنى الاستعاري وبالقاعدة الايديولوجية التي يبني عليها هذا المعنى سياقا.

- ثم لماذا يتجشم المتكلم نفسه في حالاته التعبيرية المختلفة، عناء البحث عن بناءات استعارية داخل اللغة إذا كانت مقاصده واضحة؟، طبعا لا يستطيع الاتجاه الوضعي لسيرل معالجة هذه المسألة.

[(1)] ينظر: سعيد الحنصالي، الاستعارات والشعر العربي الحديث، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء – المغرب، (ط1)، 2005، ص82، و وظيفة الاستعارة في بناء القصيدة العربية المعاصرة، ص93.

[(2)] يقول ادريس بلمليح في شأن القاسم المشترك بين الباث والمتلقي والاستعارة: «إنّ نظام الفعل الاستعاري نظام كامن، أي أنّ المعاني الثواني التي هي أصل التصور لدى الباث معان مغيّبة ترتبط بخلفية تخيليّة غير موسومة في مستوى السطح وذلك إلى الحد الذي قد لا يدرك معه الباث نفسه مجال هذا التغييب، ويبدو أنّ المشترك بين الباث والمتلقي إنما هو أصل اللغة، ثم المعرفة التجريبية المرتبطة بالعالم وبهذا الأصل الذي هو أصل تمثيلي. أمّا الاستعارة فإنها اكتشاف تصوري يعمل على قلب علاقات الظواهر، وعلاقات وحدات النظام اللغوي الذي يمثلها في التواصل اليومي». «استعارة الباث واستعارة المتلقي» ضمن كتاب: نظرية التلقي إشكالات وتطبيقات، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم24، الشركة المغربية للطباعة والنشر، الرباط – المغرب، (د.ط)، (د.ت)، ص115.

صفوة القول ومحصول الحديث أنَّ لمبحث الاستعارة مكانته في دراسات القدامى، فقد وقف هؤلاء على دقائق هذا المبحث وأسراره ، وقوفا يعكس بحق الدقة المتوخاة في أبحاثهم، واعتمادهم على آلية النقل الذي يحدث للتركيب بوساطة الاستعارة، ولعل هذا النقل هو الخروج أو الخرق الذي تحدث عنه «جرايس» في الاستلزام التخاطبي، بيد أنَّ النقل لا يعني عند القدامى الموت النهائي للمعاني الأصلية، فالمتكلم يجد في المعنى المستعار ملاذًا له، يلجأ إليه عندما تأبى التعابير المباشرة أن تنقل مقاصده ومراميه، فيصبح لا مفر له من امتطاء صهوة التعابير المجازية التي تعد الاستعارة إحدى روافدها.

إن ربط الرؤية التداولية للاستعارة بالمحادثات اليومية، جعلها تكتسب أعلى وجود لها في ميدان المحادثة اليومية، فالاستعارات ليست فقط أشياء يُنظر في أسبابها، بل لا نستطيع تجاوزها إلا باستعمال استعارات أخرى، ولعل القدرة على فهم التجربة من خلال الاستعارة أشبه ما تكون بحاسة شأنها في ذلك شأن اللمس والشم، والسمع، فلا نستطيع أن ندرك العالم إلا عبر الاستعارات، فكان دورها من حيث أهميتها شبيها بدور الحواس.